

التقرير السنوي لعام 2020

برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجستية

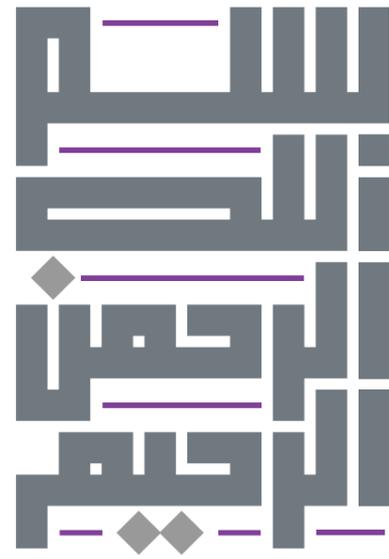


رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



نتكامل لصناعة المستقبل
Integrating Towards a Prosperous Future







”دائماً ما تبدأ قصص النجاح برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تُبنى على مكامن القوة“.

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله-
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية



”عازمون على الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والحرص على استكمال تحقيق أهداف الرؤية“.

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله-

8	كلمة معالي رئيس لجنة البرنامج	.1
10	الجهات التنفيذية للبرنامج	.2
12	نطاق البرنامج المحدث	.3
14	الأهداف الاستراتيجية	.4
16	نتكامل لصناعة المستقبل	.5
28	قطاعات البرنامج ومحورًا تركيزه	.6
30	رحلة تحديث خطة البرنامج 2025-2020	.7
32	منهجية التفكير	.8
34	التطورات الاقتصادية وقيادة مجموعة الـ 20	.9
36	إنجازات المملكة في المؤشرات العالمية	.10
40	الاستدامة الاقتصادية	.11
	إنجازات البرنامج	.12

المحتويات





وزير الصناعة والثروة المعدنية
رئيس لجنة برنامج تطوير الصناعة الوطنية
والخدمات اللوجستية
بندر بن إبراهيم الخريف

كلمة معالي رئيس لجنة البرنامج

تُعنى رؤية المملكة 2030 بإحداث نقلة نوعية على كافة الأصعدة، فكان من الطبيعي أن تُمنح قطاعات (الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية) اهتماماً بالغاً.

ولأهمية تحقيق التكامل بين هذه القطاعات على كافة المستويات، ونظراً للترابط الكبير بينها؛ تم إسناد أهداف الرؤية الاستراتيجية المرتبطة بها إلى برنامج واحد، وهو: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، الذي يقوم عليه نخبة من الشباب السعودي المؤهل القادر -بعون الله- على صناعة التغيير وإحداث الفارق، بجهود جهاتٍ تنفيذية ملتزمة بتحقيق الأهداف، تعمل مع بعضها البعض بشكل متناغم رائع.

وقد عمل البرنامج مع جهاته التنفيذية خلال عام (2020) على تحديث الخطة التنفيذية للبرنامج، والتي أُخذ فيها بعين الاعتبار عدّة توجهاتٍ، أبرزها: تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، وتحقيق الأمن الطبي والدوائي والغذائي للمملكة، وتعزيز القدرات العسكرية، وزيادة موثوقية إمدادات الطاقة، وتحقيق الاستدامة، وغيرها ممّا يتناوله هذا التقرير.

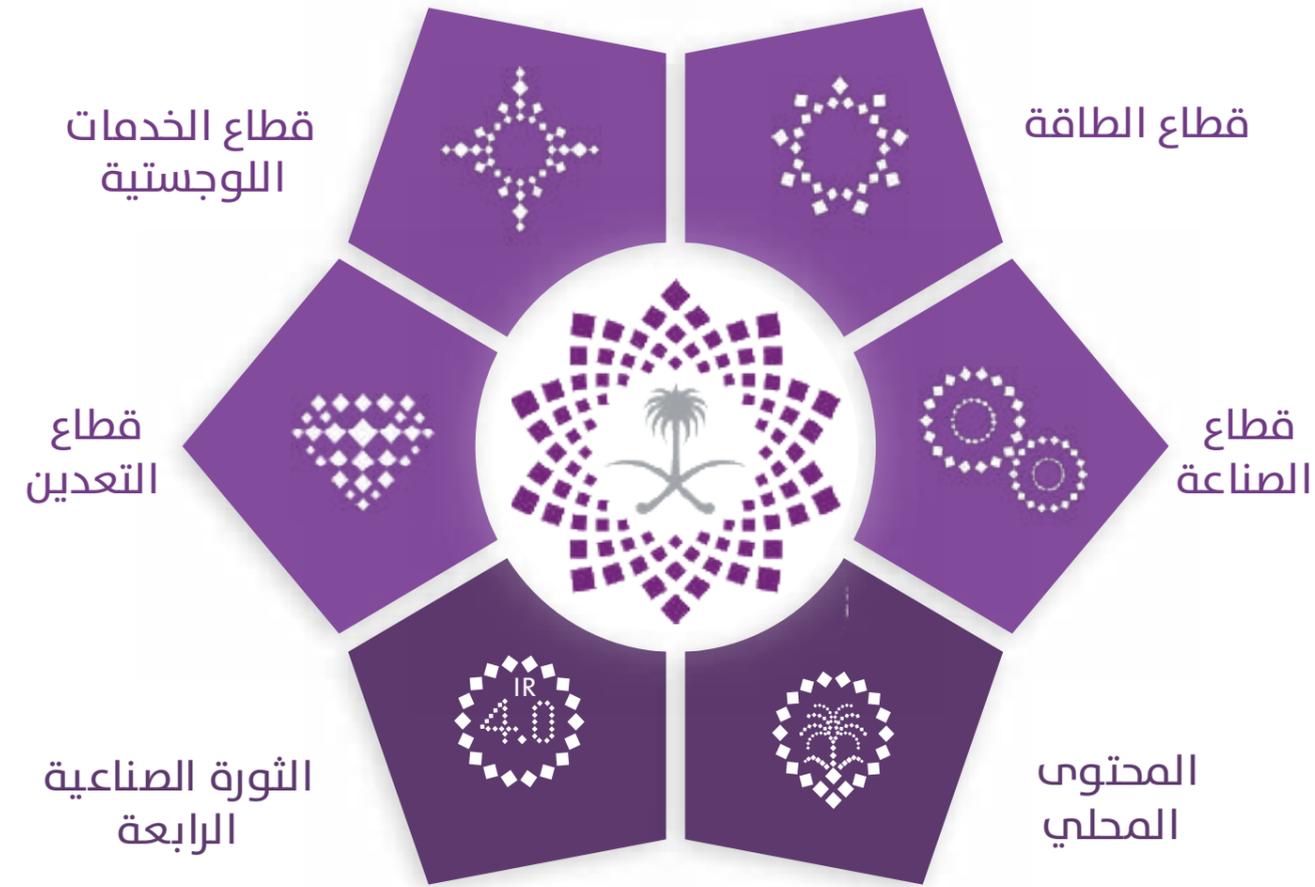
ويستعرض التقرير كذلك جملةً من إنجازات البرنامج التي تم تحقيقها وأحدثت نقلة كبيرة في مستوى الأداء كنتاج مباشر لتظافر جهود الجهات التنفيذية وعملها على إنجاز المبادرات وبلوغ المستهدفات، وللجهد الحثيث المتكامل المُقدّم في قطاعات البرنامج وعمله على تعظيم الاستفادة من محورَي التركيز المتمثّلين في: (الثورة الصناعية الرابعة، والمحتوى المحلي)، مما أحدث -بحمد الله- قفزة نوعية في أداء البرنامج ليصل إلى أعلى مستوى له منذ إنطلاقه، حيث تقدم أداء جميع قطاعات البرنامج بلا استثناء، وتم تحقيق عدة إنجازات منها: اكتشاف حقولين للزيت والغاز في منطقتي الحدود الشمالية، والانتحاء من إعداد اللائحة التنفيذية لنظام التعدين الجديد، وافتتاح منفذ جديدة عرعر، وتدشين أول زورق اعتراضى سريع مصنع محلياً. كل ذلك وغيره الكثير يأتي نتيجةً للدعم الاستثنائي والمتواصل من لدن خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -يحفظهما الله-.

ويعتزم البرنامج في عام (2021م) من خلال جهاته التنفيذية تحقيق مجموعة من الأهداف المحورية، أبرزها: إكمال الاستراتيجية الشاملة للطاقة، وترسية حزمة من مشاريع الطاقة المتجددة، وإكمال الاستراتيجية

الوطنية للصناعة، وإطلاق (3) مناطق اقتصادية خاصة ذات جاهزية تشغيلية، وإكمال استراتيجية النقل البحري، وإطلاق منصة (جدير) التي تهدف إلى تأهيل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمنافسة في الحصول على عقود ومشاريع الشركات الوطنية الكبرى، وإطلاق برنامج (صنع في السعودية) الذي يسهم في تطوير الصناعة الوطنية وزيادة الصادرات غير النفطية بما يتواءم مع رؤية وتطلعات المملكة. وإنه بقدر الفخر والسعادة بما تحقّق من مكاسب خلال الفترة الماضية، فكلّي ثقة بأنّ القادم أفضل وأجمل وأعظم أثراً بعون الله وتوفيقه.

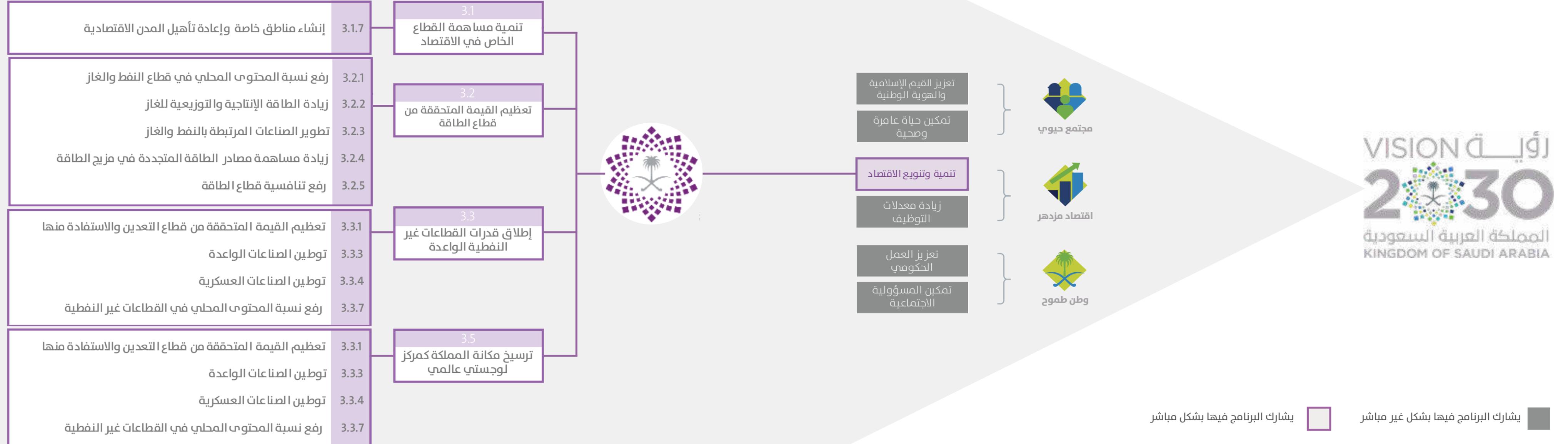
نطاق البرنامج المحدث

يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها.

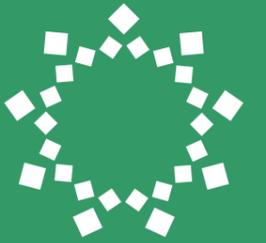


قطاعات ■ محاور التركيز ■

عند إطلاق البرنامج تم تكليفه بمهمة تحقيق 11 هدفاً استراتيجياً من أهداف رؤية المملكة 2030، وقد أضيف للبرنامج مؤخراً هدف رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، ليصبح مجموع الأهداف الاستراتيجية المسندة للبرنامج 12 هدفاً، وذلك على النحو التالي:



يشترك البرنامج فيها بشكل مباشر (Grey box) | يشترك البرنامج فيها بشكل مباشر (White box)

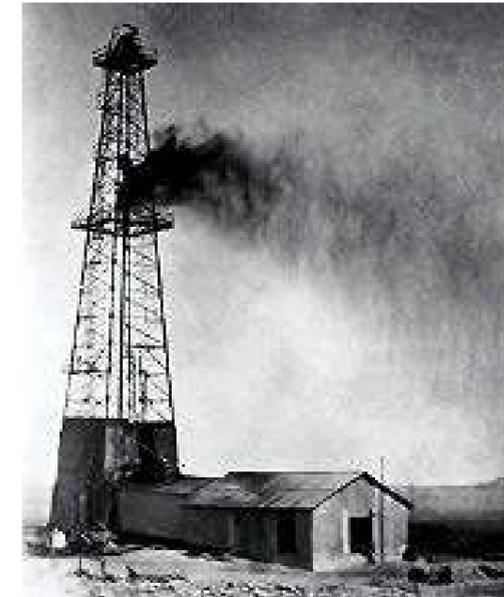


الطاقة

منذ أن تدفق النفط من البئر السابع "بئر الخير" في مدينة الدمام عام 1938 حملت المملكة على عاتقها مهمة إمداد العالم بالطاقة، حتى أصبحت اليوم المنتج الأكثر موثوقية للطاقة على مستوى العالم بفضل من الله ومن خلال جهود أجيال تعاقبت على العمل لتطوير هذا القطاع، ونستلم الراية اليوم في ظل رؤية طموحة وقيادة حكيمة לנוاصل مسيرة الإنجاز وليستمر العطاء بأمر الله.

تستهدف توجهات قطاع الطاقة تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- دعم تعزيز البنية التحتية لقطاع الكهرباء في المملكة بدعم متطلبات النمو الاقتصادي.
- تعظيم القيمة المضافة من زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز الجاف والإيثان وسوائل الغاز الطبيعي.
- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي للطاقة وتحقيق مستهدفاتها في مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية بالكامل مع الغاز الطبيعي، وبناء القدرات الوطنية للوصول إلى ريادة المملكة في القطاع عالمياً، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية المحفزة لقطاعات الطاقة المكتملة لتعظيم المردود الكلي على الاقتصاد الوطني.
- الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية في المملكة لدعم الاقتصاد الوطني والالتزام البيئي من خلال تلبية الطلب المحلي من الموارد الهيدروكربونية والتصدير للخارج ورفع مستويات كفاءة الطاقة وتنويع مصادر الطاقة في مزيج الطاقة الوطني.



أهدافنا



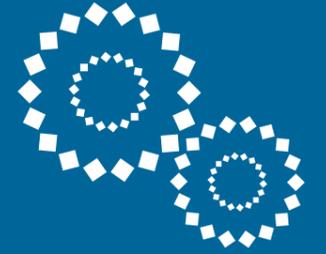
أبرز الطموحات 2030



” لن نكون جزءاً من المشكلة ولن نقبل أن نكون جزءاً من الحل، ولكن هدفنا أن نكون قادة في إيجاد الحل“



صاحب السمو الملكي
الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود
وزير الطاقة



الصناعة

بدأت الصناعة في المملكة العربية السعودية مع توالي الاكتشافات البترولية في ثلاثينات القرن العشرين الميلادي، وتأسس شركة أرامكو، وكانت قبل ذلك مقتصرة على الحرف التقليدية والصناعات اليدوية. وفي عام 1962 تأسست المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) لتتولى كل ما يتعلق بالصناعة في المملكة باستثناء أعمال أرامكو، واستمرت كذلك حتى عام 1975 حيث تسلمت وزارة الصناعة والكهرباء المشاريع الصناعية، وقد شهدت الأعوام (1974، 1975، 1976): (3) إنشاءات صناعية آنذاك، وهي: صندوق التنمية الصناعي، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، وشركة سابك، وتتضاعف اليوم جهود تنمية القطاع الصناعي إذ جاءت رؤية المملكة 2030 لتهدف عبر برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تحويل المملكة لقوة صناعية رائدة.

تستهدف توجهات قطاع الصناعة تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- تنمية القطاع الصناعي كأحد دعائم الاقتصاد السعودي، وتحفيز القطاع ليسهم في رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال التوسع في الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وتطوير وتوطين الصناعات الواعدة والتنافسية، مثل: صناعة السيارات، والأغذية، والأدوية، وغيرها، وتوطين الصناعات العسكرية، وتقديم بنية تحتية ذات جودة عالية.
- حماية الصناعة الوطنية من الإغراق والمنافسة غير العادلة، ورفع كفاءة المنتجات المحلية للمنافسة إقليمياً وعالمياً، وبالتالي نمو القطاعات الصناعية الواعدة وتعزيز الصادرات.
- تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد، من خلال رفع نسبة مساهمة المصنّعين المحليين في المشتريات الحكومية والنفقات الرأسمالية والتشغيلية للشركات الحكومية في القطاع الصناعي، وتنمية رأس المال البشري وتدريب الأيدي العاملة، وجذب الاستثمارات لتوطين الصناعات في المملكة.
- تحقيق الأثر الاقتصادي الإيجابي من توطين بعض الصناعات وتحفيزها لتدعم جهود المملكة في تجاوز الأزمات الاقتصادية، مما تتضح معه أهمية دعم الصناعات المرتبطة بالأمن الغذائي والدوائي كأحد الدروس المستفادة من جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).
- تطوير إمكانات نوعية تشمل: إنشاء مناطق صناعية واقتصادية خاصة، ورفع جودة المدن الاقتصادية والصناعية، وتحسين الأنظمة والتشريعات لرفع التنافسية وجذب مزيد من الاستثمارات الإقليمية والدولية.



أهدافنا

3.1.7	3.3.4	3.3.3	3.2.3
إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية	توطين الصناعات العسكرية	توطين الصناعات الواعدة	تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

أبرز الطموحات 2030

<p>الوصول إلى نسبة 50% في توطين الإنفاق العسكري والأمني</p>	<p>أن تكون صناعة مصادر الطاقة المتجددة ضمن الصناعات الرائدة في المملكة</p>	<p>توطين 40% من قيمة السوق في صناعة الأدوية ورفع نسبة توطين صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى 15%</p>	<p>توطين صناعة آلات ومعدات رائدة ومنافسة عالمياً</p>
<p>بناء صناعات بحرية مستدامة ومنافسة على المستوى الإقليمي</p>	<p>استكمال وإعادة تأهيل المناطق والمدن الاقتصادية الحالية، واعتماد 5 مناطق اقتصادية خاصة</p>	<p>توطين 70% من سلسلة التوريد المستقبلية للمواد الكيماوية الأساسية والوسيلة وتحديد أولويات 18 مجموعة كيماوية متخصصة</p>	<p>أن تكون المملكة مركزاً إقليمياً للصناعات الغذائية لتلبية 85% من الطلب المحلي على الصناعات الغذائية النهائية وكذلك تعزيز الطاقة الإنتاجية لقطاع الاستزراع المائي</p>

” حريصون على توفير المحفزات للقطاع الصناعي في كافة مناطق المملكة، وخلال الفترة المقبلة سنشهد إن شاء الله طفرة هائلة في هذا القطاع“



صاحب المعالي
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية



الخدمات اللوجستية

يعمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بجهاته التنفيذية على تحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية عبر استغلال موقعها المتميز الذي يربط بين القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، وذلك من خلال الاستفادة من البنية التحتية الصلبة في المملكة، حيث ترابط المطارات في المملكة التي بلغت 28 مطاراً مع بعضها بشبكة طرق متكاملة تزيد على 73 ألف كيلو متر، احتلت على إثرها المملكة المرتبة الأولى عالمياً في الربط البري، كما أنها تتكامل مع 10 موانئ موزعة على السواحل السعودية وسكك حديدية تربط بين أهم المناطق التجارية والحيوية في المملكة، وتجدر الإشارة إلى أنه يجري العمل بوتيرة متسارعة لتطوير أنماط النقل القائمة واستحداث وتبني تقنيات النقل الحديثة بشكل عام وذلك سعياً لمواكبة التغيرات ومنافسة الدول المتقدمة في هذا المجال لتحقيق طموحات رؤية المملكة 2030.

تستهدف توجهات قطاع الخدمات اللوجستية تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية وجودتها وسرعتها.
- تحسين جودة البنية التحتية ورفع طاقتها الاستيعابية.
- خفض تكلفة الشحن من خلال الربط بين مختلف الأنماط المحلية واستحداث شبكات ربط إقليمية تنافسية.
- رفع دقة وتوقيت الشحن واستلام البضائع.
- تعزيز تقصي وتتبع الشحنات والبضائع لسلاسل الامداد وأتمتة العمليات.
- تسهيل إجراءات الفسح وحركة البضائع عبر الحدود لدعم خطط النمو الصناعي وحركة التصدير وإعادة التصدير ورفع كفاءة حركة التوزيع المحلي وإتاحة توصيل السلع بتكلفة تنافسية.
- تعزيز حوكمة ولوائح القطاع اللوجستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.



أهدافنا

3.5.3	تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل
3.5.1	إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية

أبرز الطموحات 2030

330 مليون مسافر عدد الركاب عبر مطارات المملكة	40+ مليون حاوية قياسية حجم البضائع المتناولة عبر موانئ المملكة
رفع الترابط بين المملكة والعالم في أنماط النقل الجوي (أفضل 15 دولة في مؤشر ترابط المطارات) والبحري (درجة 75 في مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية مع خطوط الملاحة العالمية)	من أعلى 10 دول ترتيب المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي

”استثمرت المملكة في البنية التحتية استثمارات ضخمة خلال العقد الماضي، وذلك بما يزيد على 400 مليار ريال، وهناك رغبة في الاستفادة من الموقع المميز للمملكة ومن بنيتها التحتية الكبيرة، ومما يشهده الاقتصاد الوطني من حراك بفضل رؤية المملكة 2030 بما يجعل المملكة مهياً لانطلاقاً مميزة في مجال النقل وشتى المجالات الاقتصادية المرتبطة به من خدمات لوجستية وغيرها“



صاحب المعالي
م. صالح الجاسر
وزير النقل



التعدين

بدأت أعمال التعدين والمناجم في عهد الملك عبدالعزيز -رحمه الله- حيث تمت الاستفادة من منجمي مهد الذهب وظلم. وقد بدأ نشاط التعدين في الستينات الميلادية من القرن الماضي بغرض تنويع اقتصاد المملكة، كما قامت المملكة قبل أكثر من 40 عاماً بإصدار نظام سعودي خاص بالتعدين، ورفعت مستوى الإنفاق على أعمال المسح والتنقيب. واليوم ومن خلال رؤية المملكة 2030 يحظى قطاع التعدين باهتمام كبير، إذ يعمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على تعظيم مساهمة هذا القطاع ليكون الركيزة الثالثة للصناعة السعودية.

تستهدف توجهات قطاع التعدين تعظيم القيمة المتحققة من القطاع من خلال:

- تطوير الأنظمة والتشريعات وتحسين الممكنات لرفع مستوى تنافسية قطاع التعدين.
- خلق فرص وظيفية وتنمية الكوادر الوطنية.
- توفير البيانات الجيولوجية اللازمة من خلال العمل على إتمام أعمال البرنامج العام للمسح الجيولوجي لمنطقة الدرع العربي.
- رفع الإنفاق على أعمال الاستكشاف للوصول إلى معدلات الإنفاق العالمي، وذلك من خلال استثمارات القطاع الخاص والدعم المخصص من صندوق الاستكشاف المقترح إنشاؤه ضمن مبادرات القطاع.
- الانتهاء من إعداد نظام الاستثمار التعديني ولوائحه التنفيذية لتحقيق أهداف وتطلعات قطاع التعدين واستدامته لتتسم بالوضوح والشفافية.
- تحسين تجربة المستفيد ورفع مستوى الرضا من خلال تحسين الخدمات، وتوفير البيانات اللازمة بصيغة رقمية ودرجة عالية من الموثوقية، وتسهيل الوصول إليها، وتقليل مدة إصدار تراخيص الكشف.
- تعظيم القيمة المضافة للخامات المعدنية من خلال تطوير سلاسل القيمة المضافة للصناعات المعدنية بمشاركة القطاع الخاص؛ لتوفير فرص استثمارية كبيرة ونوعية.



هدفنا



أبرز الطموحات 2030



”قطاع التعدين في المملكة يشهد حراكاً وتطوراً كبيراً، وستكون له مساهمة كبيرة في التنوع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل غير النفطي“



صاحب المعالي
بندر بن إبراهيم الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية



الثورة الصناعية الرابعة

الثورة الصناعية الرابعة هي تحول في سياسات ومنهجيات العمل، وذلك بالتكامل بين التقنيات المتقدمة، والتحول إلى مصانع ذكية ومناجم المستقبل، وشبكات الكهرباء الذكية، وسلاسل الأعمال اللوجستية؛ لزيادة الإنتاج والتنافسية. وتضم الثورة الصناعية الرابعة مجموعة واسعة من التطبيقات التقنية، بما في ذلك: الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، والتكنولوجيا الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمركبات المستقلة.

تستهدف توجهات الثورة الصناعية الرابعة التركيز على هذا المحور من خلال:

1. التحول الرقمي في المنتجات والخدمات:

يشمل: تحويل المنتجات رقمياً، جنباً لجنب مع توسعة المنتجات الموجودة، مثل: إضافة المستشعرات الذكية أو أجهزة الاتصالات التي يمكن استخدامها مع أدوات تحليل البيانات، بالإضافة إلى إيجاد منتجات رقمية جديدة تركز على تقديم حلول متكاملة. وسوف تتمكن الشركات عبر تكامل الطرق الجديدة لعمليات جمع البيانات وتحليلها من توليد بيانات حول كيفية استخدام المنتجات وتحسين المنتجات لتلبية الطلب المتزايد من العملاء النهائيين.

2. تطوير نماذج أعمال رقمية للوصول إلى العملاء:

تعمل الشركات الرائدة على توسعة ما تقدمه من خلال تقديم حلول رقمية، مثل: الخدمات المبنية على البيانات وحلول المنصات المتكاملة، وتركز نماذج الأعمال على توليد إيرادات رقمية إضافية وتحسين التفاعل مع العملاء والوصول إليهم، و في كثير من الأحيان تسعى المنتجات والخدمات الرقمية إلى خدمة العملاء بتقديم حلول متكاملة في منظومة رقمية مميزة.

هدفنا

3.3.2

تنمية لاقتصاد الرقمي
(لتمكين الثورة الصناعية الرابعة)

أبرز الطموحات 2030



تفعيل 5 مراكز قدرات وطنية
لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة



زيادة كفاءة الإنتاج
والتنافسية، وتعزيز الاستدامة



دولة رائدة في تبني
وابتكار التقنيات المتقدمة



”نبني أحدث الحول والتطبيقات التقنية التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة لمسارعة الخطى وصولاً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030“



صاحب المعالي
م. عبدالله بن عامر السواحه
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

رحلة تحديث خطة تنفيذ البرنامج (2020-2025)

قام برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بتحديث خطة تنفيذه، للفترة (2020-2025)، بما يُراعي رفع كفاءة الإنفاق في البنية التحتية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص عبر إعادة هيكلة البرنامج بما يراعي تحسين الأنظمة والتشريعات، وتقليص الإنفاق الرأسمالي، وتعزيز ربط الطرق، والتدخل الحكومي لسد فجوات البنية التحتية، والعمل مع الشركات الصناعية الكبرى في المملكة، وغير ذلك.

وخلال رحلة تحديث خطة التنفيذ وإعادة الهيكلة، تمّ العمل مع الجهات الحكومية التنفيذية والقطاع الخاص على مراجعة فرص التحسين بشكل دقيق، بمشاركة أكثر من (30) جهة تنفيذية، وعقد ما يزيد على (500) ورشة عمل، ومشاركة قرابة (1000) مشارك من القطاع العام، وأكثر من (70) مشاركاً من قادة كبريات الشركات الوطنية، وبالاستعانة بأراء عدد من مراكز الخبرة. كل ذلك للخروج بآلية لمعالجة ما يزيد على (200) تحدّي، ومراجعة وتحليل أكثر من (90) درساً مستفاداً، في عمل دوّوب استمر لأكثر من (180) يوماً من التدقيق والتحديث، أسهم في الخروج بخطة تنفيذٍ محدّثة للبرنامج.

وقد تمّ الاعتماد خلال مسيرة تحديث خطة التنفيذ وإعادة هيكلتها على عدة عوامل لاستيعاب كافة الجوانب الاستراتيجية والتنفيذية، ومنها:

- إجراء المقارنات المعيارية، بناء على أفضل الممارسات العالمية، وتحليلها وتقييمها.
- تحديد نقاط التداخل والتكامل بين البرنامج والبرامج الأخرى لرؤية المملكة 2030.
- التواؤم مع أكثر من (15) استراتيجية وطنية ذات علاقة بقطاعات البرنامج.

500+ ورشة عمل
200+ تحدّي
1000+ مشارك من القطاع العام
180+ يوماً من التدقيق والتحديث



01

نستشرف الفرص المستقبلية، بينما ننجز التزامات الحاضر.

02

نتعلم من التجارب السابقة والمقارنات المعيارية،
ولكن نبتكر بأنفسنا لنحقق قفزات طموحة.

03

نهندس منتجاتنا (ممكنات، حوافز، خدمات أخرى) للتركيز على
احتياجات المستثمرين والقيمة المضافة بدلاً من التركيز
على الاستثمار فقط.

04

نُفَعِّل دور القطاع الخاص كقائد للنمو الاقتصادي من خلال
توفر البيئة الاستثمارية الجاذبة والممكنات اللازمة.

تم تطوير منهجية
تفكير مبتكرة تتواءم مع
الطموحات الكبيرة للبرنامج
ورؤية المملكة 2030،
وهي مبنية على (4)
مبادئ أساسية.

قيادة المملكة لمجموعة العشرين لعام 2020

شكّلت استضافة المملكة لمجموعة العشرين فرصة رائدة على الصعيد العربي والإقليمي، وأظهرت مكانة المملكة على الصعيد الدولي.

وقد بدأت المملكة رئاستها لاجتماعات مجموعة العشرين منذ 1 ديسمبر عام 2019، حتى أواخر شهر نوفمبر عام 2020 واختتمت بانعقاد قمة القادة بالرياض في 21-22 نوفمبر عام 2020، وقررت المملكة تنسيق أعمال مجموعة العشرين تحت شعار "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، وتُعتبر استضافة المملكة لمجموعة العشرين لأول مرة فرصة لتمثيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافةً للدول النامية كما تعتبر فرصةً لمشاركة رؤية المملكة 2030 مع العالم بأكمله، حيث تتسق الخطط التنموية للرؤية مع أهداف مجموعة العشرين، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنمية المستدامة، وتعزيز حركة التجارة والاستثمار، إضافةً إلى تمكين المرأة.

ومن الجدير بالذكر أنه مع بدء انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، نظمت المملكة قمة استثنائية افتراضية بمشاركة جميع الدول الأعضاء وذلك لبحث إقرار حزم تحفيزية للتصدي للجائحة وتخفيف الأثر الناجم عنها، وقد نجحت المملكة بقيادة المجموعة لإقرار نحو 11 ترليون دولار لمواجهة الجائحة وصولاً إلى اعتماد ميزانية لإنتاج اللقاح المناسب، وأكد البيان الختامي للمجموعة على أهمية تعزيز الأنشطة الاقتصادية الشاملة، وتم إقرار تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون كنهج شمولي متكامل للسيطرة على الانبعاثات.



نهاية عام استثنائي..

”نقف اليوم في نهاية عام استثنائي حظينا فيه بشرف ومسؤولية رئاسة المجموعة. هذا العام وضعنا منذ بدايته هدفاً واحداً هو (اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع) متضمناً محاور تشمل تمكين الإنسان، وحماية كوكب الأرض، وتشكيل آفاق جديدة“.

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
- حفظه الله -

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

أهم إنجازات المملكة على مستوى المؤشرات الدولية:

استمرت جهود المملكة وإنجازاتها على كافة الأصعدة، كما استمر العمل على تحقيق التقدم في مؤشرات القياس العالمية المختلفة، حيث انعكست خطط وجهود المملكة في تطوير وتحسين مناخ الأعمال و تنمية المحتوى المحلي وتعزيز تنافسية الاقتصاد، على: تحسن ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية. وفيما يلي أبرز المؤشرات الدولية التي حققت المملكة تقدماً ملحوظاً فيها:

التحسن 3 مراتب 36 th	اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات استجابة الحكومة للتغيير مؤشر القدرة على الابتكار (المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2020م، منتدى الاقتصاد العالمي)	الترتيب في مؤشر التنافسية العالمية 38 +16 2 nd 36 th +5
التحسن 30 مرتبة 62 th	احتلت المملكة المرتبة الأولى ضمن قائمة أفضل 10 دول من حيث التحسن في سهولة ممارسة الأعمال خلال العام 2019م مؤشر القدرة على الابتكار مؤشر حماية أقلية المستثمرين (المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020م، مجموعة البنك الدولي)	سهولة ممارسة الأعمال 3 rd +4
التحسن مرتبتين 24 th	حققت المملكة أكبر تقدم بين الدول الأكثر تنافسية مؤشر حماية أقلية المستثمرين مؤشر القدرة على الابتكار مؤشر حماية أقلية المستثمرين (المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2020م، المعهد الدولي للتنمية الإدارية)	ترتيب التنافسية العالمية 3 rd +4
التحسن 14 مرتبة 36 th	”صعود المملكة بـ 14 مرتبة“ (المصدر: ATLAS of economic complexity)	مؤشر التعقيد الاقتصادي

تظهر التقارير
والمؤشرات الدولية
تقدماً ملحوظاً في
تحسين بيئة الأعمال

الجهود الحالية والمستقبلية للبرنامج نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية

عمل البرنامج خلال عام 2020 على تحديث خطة التنفيذ آخذاً بالاعتبار تطوير مستهدفات الصناعات الغذائية والطبية والعسكرية نحو تحقيق الأمن الغذائي والطبي، وتعزيز القدرات العسكرية وتنمية القدرات التصنيعية للمملكة، وكذلك توطين قدرات التصنيع المتقدم ليدعم الأمن الوطني بالإضافة إلى تطوير الشبكة اللوجستية للمملكة عبر تحقيق التكامل بين القطاعات، وزيادة موثوقية إمدادات الطاقة، والاستفادة القصوى من الثورة الصناعية الرابعة وتنميتها لتخدم قطاعات البرنامج، والتي ستساهم بدورها في تعزيز سرعة وفاعلية استجابة اقتصاد المملكة في ظل حدوث أزمات مشابهة لأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وبالتالي تسريع التعافي والدفع نحو الاستدامة. وفيما يلي تفصيل لهذه الجهود:

نتكامل لصناعة المستقبل Integrating industries for the future of Saudi Arabia



تحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية:

من أسس نجاح التخطيط لسلاسل الإمداد: قدرتها على العمل المتواصل في جميع الظروف، فعلى سبيل المثال: يَبْنُ جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ضعف البنية التحتية لسلاسل الإمداد في أغلب الدول، والتي تتطلب التخطيط الصحيح والتخزين لكميات تفي بالاحتياج في حال تأخر الإمداد أو إعادة التعبئة، مما يوضح مدى أهمية العمليات اللوجستية وسلاسل الإمداد التي يعمل عليها البرنامج. ويعمل البرنامج على تحسين الربط بين مدن المملكة والمناطق الصناعية والتعدينية مما يساهم في تجنب أي أزمات مشابهة، كما يقوم البرنامج على ضمان استمرارية الإنتاج المتضرر من تعثر سلاسل الإمداد من خلال تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك بتبني تقنية (التصنيع بالإضافة)، وذلك لقطع الغيار الحساسة والمهمة والمتأثرة في الأمن الوطني، وتكوين قاعدة بيانات وتصاميم رقمية للقطاعات ذات الأولوية في المملكة، ويؤخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر وخطط تخفيفها، ومن ذلك: زيادة الاعتماد على الموردين والمنتجين المحليين، مما يزيد من نمو الناتج المحلي ويوفّر فرصاً وظيفيةً أكبر.

تحقيق الأمن الغذائي:

يسعى البرنامج لتحقيق الأمن الغذائي عبر تأسيس مركز غذائي إقليمي لضمان توفير جميع الاحتياجات الغذائية من المصانع المحلية، وذلك عبر زيادة تنافسية الشرائح الغذائية الرئيسية مثل اللحوم والدواجن والمأكولات البحرية والتمور والألبان، للوصول لنسبة 75% بحلول عام 2025 مقارنة بنسبة 66% في عام 2019. ومن خلال بناء مجمعات غذائية متخصصة سيتم الربط بين المزارعين والمصنّعين وشركات التغليف وتجارة التجزئة، مما يُمكن القطاع من تلبية 85% من الاحتياج المحلي للصناعات الغذائية النهائية بحلول عام 2030، كما أنّ تطوير الخدمات اللوجستية لسلاسل التبريد عبر تمكين القطاع الخاص وتأسيس تجمّعات صناعية متخصصة تُقدّم خدمات اختبار تقنيات الأطعمة سيؤدّي إلى تجاوز قيمة سوق الأغذية في المملكة 255 مليار ريال بحلول عام 2025.

تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة:

تكمن قوة ومرونة الاقتصادات المتقدمة في العالم اليوم في مواجهة الأزمات في قوة ومرونة اقتصاداتها الرقمية، إذ أحدثت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) تغييراً كبيراً في أولويات واستراتيجيات الثورة الصناعية الرابعة، وبالتحديد فيما يخص الاعتماد على القوى العاملة وتأثر سلاسل الإمداد. ويركز البرنامج على زيادة تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وتوطين تقنياتها التي تقلل من الاعتماد على القوى العاملة و الشركات الخارجية في مجموعة كبيره من الأنشطة، كالرصد والمراقبة عن بُعد وفي ما يتعلق بالمركبات والدرونز وأنظمة الرؤية لمراقبة الجودة والصيانة الوقائية والواقع المعزز، مما يساهم في تحقيق استمرارية العمل في شتى الظروف، كما يعمل البرنامج على تطوير المنظومة البيئية وكفاءات المستقبل والمحفزات ودعم الابتكار في التقنيات المتقدمة لتعظيم تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بغرض دعم تحول جميع قطاعات البرنامج إلى الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي (كالموائى والمصانع والمناجم وشبكات الكهرباء الذكية)، مما يدعم القدرات التحليلية ويطوّر العمليات للوصول إلى الصورة الأمثل التي يمكن من خلالها الحد من آثار الأزمات المستقبلية.

زيادة موثوقية إمدادات الطاقة وتحقيق الاستدامة:

يسعى البرنامج بجهاته التنفيذية إلى زيادة موثوقية واستدامة إمدادات الطاقة عبر الربط الإقليمي لشبكات الكهرباء والتحول للشبكة الذكية، وذلك من خلال إنشاء أنظمة تحكم متقدمة وتركيب عدادات ذكية لأتمتة مغذيات شبكة التوزيع، مما يزيد الموثوقية ويواكب الطلب المتنامي بكل كفاءة، وإضافة إلى ذلك يعمل البرنامج على التحرك بشكل كبير نحو الاستدامة، من خلال زيادة معدلات إنتاج الطاقة من مصادرها المتجددة بمعدلات عالمية، وإدخالها لمزيج الطاقة لتمثل 50% من مزيج الطاقة في عام 2030، وذلك بالتكامل مع استخدام الغاز للوصول لمزيج الطاقة الأمثل، على النحو الذي يقلل الانبعاثات ويرفع الكفاءة.

تعزيز القدرات العسكرية:

يسعى البرنامج للمساهمة في تعزيز القدرات العسكرية عبر رفع نسبة توطين الصناعات العسكرية، حيث يركّز القطاع على: رفع الجاهزية العسكرية، وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، وتعزيز التشغيل المشترك بين كافة الجهات العسكرية والأمنية، وتطوير صناعاتٍ عسكريةٍ محليةٍ مستدامةٍ في المجالات المستهدفة من خلال بناء سلاسل إمدادها وتوجيه عمليات الأبحاث والتطوير للتقنيات المستهدفة، وتطوير البنية التحتية المناسبة. ويجدر بالذكر أنّ المملكة العربية السعودية تهدف إلى توطين الصناعات العسكرية بنسبة 50% بحلول عام 2030، علماً بأنّ نسبة توطين الصناعات العسكرية قد بلغت 8% في عام 2020، بعد أن كانت أقل من 2% في عام 2017.

تحقيق الأمن الطبي والدوائي:

لتحقيق الأمن الطبي والدوائي يسعى البرنامج لتطوير التجمعات الصناعية الدوائية والمستلزمات الطبية وتفعيل سياسات المحتوى المحلي مما يساهم في خلق بيئة ملائمة لنمو القطاع، لتصل نسبة توطين السوق المحلي لقطاع الأدوية إلى 40% في عام 2030، و 15% للمستلزمات الطبية في نفس العام، ويركّز البرنامج على تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المحلية لمجمعات التصنيع تزامناً مع الانتقال إلى منتجات أكثر تعقيداً، لتصبح المملكة وجهه تصنيعية وابتكارية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وليضمن ذلك توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية محلياً بكميات مناسبة.

أبرز إنجازات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بجهازه التنفيذية لعام 2020

جذب الاستثمارات	تطوير البنية التحتية	استغلال أمثل للموارد	تحسين الأنظمة والتشريعات	وصول للأسواق العالمية
--------------------	-------------------------	-------------------------	-----------------------------	--------------------------



حقق البرنامج -بفضل الله- إنجازات نوعية يُطمح أن يكون لها أثر كبير وإيجابي على اقتصاد المملكة، حيث تمكن البرنامج بجهاته التنفيذية من المساهمة في **تطوير البنية التحتية** لقطاعات البرنامج لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها كوجهة مثالية للاستثمار، إلى جانب العمل على **تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد** بكافة أنواعها لتكون مكامن قوة المملكة محركاً رئيسياً للتحول الاقتصادي وعامل جذب مستدام، كما تم العمل على **تحسين الأنظمة والتشريعات** لتتواءم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومتطلبات المرحلة، كما جرى العمل على تطوير قطاع الخدمات اللوجستية لتسهيل عمليات **الوصول للأسواق المحلية والعالمية**، إضافة إلى المساهمة في **جذب الاستثمارات** في قطاعات البرنامج.

جذب الاستثمارات

حجم الاستثمارات من بداية البرنامج حتى نهاية 2020

”تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين الأنظمة والتشريعات لاستغلال الموارد الطبيعية وصولاً للأسواق المحلية والعالمية“.

مشاريع منجزة بقطاعات البرنامج حتى عام 2020

300+ مليار ريال



50+ ألف وظيفة



تم تدشين أول زورق اعتراضى سريع مصنع محلياً من قبل شركة الزامل للخدمات البحرية بالتعاون مع شركة CMN الفرنسية لصالح القوات البحرية الملكية بغية **توطين صناعة الزوارق، وتعزيز أسطول القوات البحرية، وتطوير سلاسل الإمداد، وتعزيز الأمن الوطني.**



إصدار 903 ترخيص صناعي جديد بقيمة تصل إلى 23 مليار ريال **لرفع حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة، وزيادة مساهمته الاقتصادية، وخلق وظائف نوعية للكفاءات الوطنية.**



توقيع عقود الإسناد في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام والتي **ستساهم في رفع الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات وخلق أكثر من 4 آلاف وظيفة في قطاع الموانئ.**



أصدرت الهيئة 107 ترخيص في 6 أنشطة لـ 66 شركة محلية وعالمية في المجال العسكري لمزاولة الأعمال في مجالات الخدمات والتصنيع والتوريد بهدف **تعزيز وتطوير قدرات الشركات المحلية، وإتاحة الفرصة لها للتنافس على عقود المنظومات والخدمات العسكرية.**

تطوير البنية التحتية

” تطوير بنية تحتية مستدامة وجاذبة للاستثمار بمواصفات عالمية“.

✓
اكتمال البنية التحتية لاستقبال لقاحات كورونا



تسليم خط تحول للثورة الصناعية الرابعة لـ

8 مصانع

وتطبيق نماذج أولية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مع

5 مصانع



استثمارات في تطوير البنية التحتية

1.9 مليار ريال



طرح 4 مشاريع للطاقة الشمسية



عدد المنشآت الصناعية القائمة وتحت الإنشاء

9783

بمعدل نمو 9.6 %



GACA

افتتاح مرافق مناولة المواد الطبية في محطة سال للشحن بقرية الشحن النموذجية بمطار الملك خالد الدولي في الرياض بهدف توفير جميع المباني والتجهيزات لاستقبال المنتجات الطبية، والتي كان من بينها: اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا المستجد (COVID-19).



طرح 4 مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة إجمالية تبلغ 1200 ميغاواط ضمن مشاريع المرحلة الثالثة للطاقة المتجددة وذلك لتنويع مصادر إنتاج الطاقة في المملكة وخلق صناعات واعدة.

إطلاق مركز العمليات الجمركية الموحد لتسهيل وتسريع عمليات إصدار الفسوح الجمركية .



وصول عدد المنشآت الصناعية القائمة وتحت الإنشاء إلى 9783 بمعدل نمو 9.6 % خلال عام 2020 للمساهمة في رفع مستوى التنوع الاقتصادي في المملكة.



تم الاتفاق مع شركة لوكهيد مارتن على أول توطين في منظومة الشاد وذلك من خلال توطين صناعة حاملات الصواريخ لتوفير القدرات الصناعية المتعلقة بتصنيع أجزاء من منظومة الدفاع الجوي لصالح وزارة الدفاع، وهو جزء من أعمال تطوير سلاسل الإمداد.





تفعيل الجمارك السعودية خدمات النقل البري لشحنات الترانزيت "RFS" لتُسهّم في رفع كفاءة وتنافسية القطاع اللوجستي وتخفيض تكاليفه، وتيسير عمليات الاستيراد والتصدير.

الجمارك السعودية تمنح البريد السعودي رخصة تخليص جمركية بهدف الارتقاء بكفاءة الخدمات التشغيلية، وتطوير الإجراءات الجمركية بالمجمعات البريدية.



الانتهاء من دراسة مشروع إنشاء مطار جديد في الرياض في صالة رقم 6 لزيادة المنافسة العالمية في قطاع الطيران.

أتمتة آيتي التفضيل السعري والقائمة الإلزامية في منصة اعتماد لتسهيل عملية الالتزام بمتطلبات لأحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات.



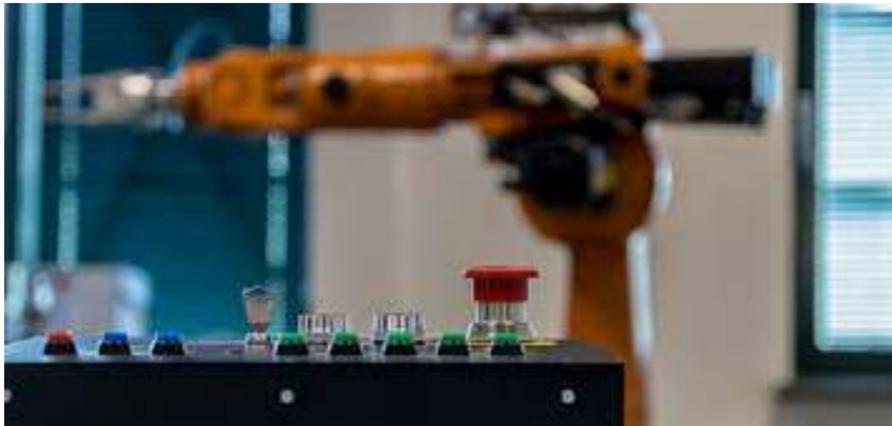
الانتهاء من دراسة ما قبل الجدوى لتطبيق تقنية الهايبر لوب في المملكة العربية السعودية وذلك لرفع مستوى الخدمات في القطاع اللوجستي، وتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة.



تصدرت المملكة في قائمة دول مجموعة العشرين في التنافسية الرقمية، كما فازت بجائزة الريادة الحكومية الممنوحة من الاتحاد الدولي لقطاع الاتصالات المتقلة.



تسليم خطط تحولٍ للثورة الصناعية الرابعة لـ 8 مصانع، وتطبيق نماذج أولية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مع 5 مصانع لتعزيز الاستفادة من التقنيات الحديثة وتسخيرها لخدمة مستهدفات رؤية المملكة 2030 وخلق ميز تنافسية جديدة للاستثمار في القطاع الصناعي بالمملكة.



استغلال أمثل للموارد

”تعظيم الاستفادة من مكامن قوة المملكة واستغلال مواردها لتحقيق التنوع والنمو الاقتصادي“



إنشاء مشروع مصفاة جازان بنسبة تنفيذ

تجاوزت
95%

تشغيل معمل الفاضلي لإنتاج الغاز بطاقة معالجة إجمالية تبلغ

2.5 مليار

قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الخام، بنسبة إنجاز

100%

زيادة كبيرة في إنتاج الغاز

بمعدل

8%



بدء أعمال المسح الجيولوجي الأضخم



إنجاز

91%

من مخرجات مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة، ووصول نسبة المبيعات إلى ما يقارب

190 ألف جهاز



تشغيل معمل الفاضلي لإنتاج الغاز بطاقة معالجة إجمالية تبلغ 2.5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الخام، بنسبة إنجاز 100%، ليساهم في تنويع مصادر إنتاج الطاقة في المملكة وخفض تكلفتها.



ترسية عقد المسح الجيوفيزيائي المغناطيسي الجرادوميترى والإشعاعي الجوي لتوفير معرفة أدق وأكثر تفصيلاً عن الثروات المعدنية.



تمت مضاعفة تصنيع الكمامات خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، حيث قفز حجم التصنيع من 600 ألف كمامة يومياً إلى 3 ملايين كمامة.

صدر موافقة مجلس الوزراء على تأسيس شركة مساهمة تملكها الدولة لخدمات التعدين لتكون ذراعاً تنفيذياً لوزارة الصناعة والثروة المعدنية للقيام بمهام الرقابة على الأنشطة التعدينية، وتحقيق الامتثال بالنظام واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.





كفاءة
المركز السعودي لكفاءة الطاقة
Saudi Energy Efficiency Center

إنشاء مشروع مصفاة جازان بنسبة تنفيذ تجاوزت 95 % ، وبطاقة إنتاجية مصممة لمعالجة أكثر من 400 ألف برميل في اليوم من الزيت العربي الثقيل والمتوسط كجزء من العمل على **تعظيم الاستفادة من مكامن قوة المملكة لخلق اقتصاد أكثر متانة واستدامة.**



اعتماد تطوير حقل الجافورة لرفع مستوى إنتاج الغاز في المملكة **والذي سيجعل المملكة أحد أهم منتجي الغاز في العالم، وسيلبي حاجة قطاع الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة والصناعات البتروكيمياوية وعمليات التعدين من الغاز، ومن المتوقع الانتهاء من عمليات تطوير الحقل في عام 2036م.**



وزارة البترول والثروة المعدنية
Ministry of Oil & Mineral Resources

توقيع اتفاقية تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة تحت مسمى "شركة الاستزراع المائي المتقدمة" تضم 4 شركات استزراع مائي محلية **لتوحيد الجهود، وتخفيض تكاليف الإنتاج، والمساهمة في تحقيق أهداف الأمن الغذائي بالمملكة.**



إطلاق المرحلة الأولى من القاعدة الوطنية للبيانات الجيولوجية **لتوفير معلومات أدق وأكثر تفصيلاً عن المكامن المعدنية.**

وزارة البترول والثروة المعدنية
Ministry of Oil & Mineral Resources

إطلاق أول مزرعة زئبان مستزرع بالنظام المغلق بالكامل في منطقه تبوك **لزيادة فرص الاستثمار الأجنبي في قطاع الاستزراع المائي، ومواكبة الاتجاهات العالمية في استخدام التقنيات الحديثة.**



تحسين الأنظمة والتشريعات

”بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة وتنافسية“

إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد



تقليص مدة الفسخ الجمركي من 288 ساعة إلى 9 ساعات



إطلاق الإطار التنظيمي لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة



إطلاق القائمة الإلزامية للمحتوى المحلي والتي تقدر بقرابة 1.1 مليار ريال



إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية



إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد لتمكين القطاع من تحقيق تطلعاته ليكون الركيزة الثالثة في الصناعة السعودية، وتحسين صورة القطاع، ورفع ثقة المستثمرين بقطاع التعدين. اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني الجديد بهدف رفع جاذبية القطاع وتنافسيته، وخلق بيئة استثمارية من شأنها أن تعظم مساهمة القطاع في الاقتصاد السعودي.

إطلاق الإطار التنظيمي لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة، والتي ستساهم في المحافظة على البيئة من الانبعاثات الكربونية بالإضافة إلى تخفيض الأحمال العليا على خطوط الشركة السعودية للكهرباء، وزيادة موثوقية الشبكة الكهربائية. 23 ألف منافسة حكومية تنطبق عليها آليات المحتوى المحلي.





إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية النهائية، والانتهاء من الدراسة المعنية بتحديد مواطن الفجوة في قطاع الأجهزة والمستلزمات الطبية، والخروج بمجموعة من السياسات التي من شأنها **ردم الفجوات القائمة، وزيادة المحتوى المحلي، وتحديد 36 فرصة استثمارية.**

موافقة مجلس الوزراء على نظام الكهرباء، وتنظيم هيئة تنظيم المياه والكهرباء **والذي تقوم الهيئة بناء عليه بأعمال التنظيم والإشراف والتنسيق المتعلقة بخدمات الكهرباء -جنبًا لجنب مع باقي الخدمات التابعة لاختصاصها-، لوضع الإطار اللازم لضمان مستويات ذات جودة وموثوقية عالية، بما يوصل إلى التنافسية.**



تشكيل المجلس الاستشاري الوطني لمركز القيادة الوطني للتجارب السريرية بعضوية 7 جهات حكومية، بهدف **زيادة البحوث والتطوير في قطاع الأدوية، والمساهمة في تصنيع أدوية جديدة، ورفع الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات الصناعات الواعدة.**

إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات، بهدف **تعزيز مساهمة المنتج المحلي في هذه الصناعة الواعدة.**



إضافة المفاتيح الكهربائية عالية الجهد للقائمة الإلزامية، بهدف **زيادة المحتوى المحلي في المشتريات والأعمال الحكومية ذات العلاقة بالآلات والمعدات.**



تأجيل تطبيق التشريعات المتعلقة ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف (نطاقات) وبرنامج قوى على المنشآت المتوسطة والصغيرة إلى حين صدور الترخيص الصناعي النهائي **لضمان توسع المنشآت الصناعية، المتوسطة والصغيرة في القطاع الصناعي، وتقليل المخاطر المالية على المنشآت المتوسطة والصغيرة، مما يساهم في تعظيم مساهمة القطاع في الاقتصاد السعودي.**



إطلاق المرحلة الأولى من القائمة الإلزامية للأدوية والمستحضرات الطبية **لرفع استفادة المصنعين المحليين من قيمة المشتريات الحكومية السنوية لهذه المنتجات والتي تقدر بقرابة 1.1 مليار ريال.**



تشكيل لجنة للفصل في تداخل الموارد الطبيعية تختص بالبت في الاعتراضات المقدمة من الجهات الحكومية على طلبات تخصيص مناطق التجمعات التعدينية وطلبات منح الرخص التعدينية على الأراضي والمناطق المحددة بهدف **رفع نسبة استخراج الثروات المعدنية وإنهاء اللبس المتواجد لدى المستثمرين.**



إطلاق وثيقة دراسة سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأدوية بهدف **رفع نسبة التوطين في هذه الصناعة.**



تقليص مدة إصدار الفسخ الجمركي من 288 ساعة إلى 9 ساعات بهدف **تحسين أداء المراكز اللوجستية وتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المهم للمملكة.**



الوصول للأسواق المحلية والعالمية

”تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل“



افتتاح منفذ جديدة عرعر



تمكنت المملكة من تحقيق المرتبة الخامسة بمؤشر أسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات

5

وصول منتجات الثروة السمكية إلى روسيا وسنغافورة



3 خطوط ملاحية جديدة إلى آسيا وإفريقيا



توقيع 8 اتفاقيات

لتسليم المهام التشغيلية لمباني الشحن في عدد من المطارات في المملكة



تمكنت المملكة من تحقيق المرتبة الخامسة بمؤشر أسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات مما يساهم في تحسين إنتاجية مناولة الحاويات التي تضمن جودة تطبيق مؤشرات الأداء.



دخل صادرات منتجات الاستزراع المائي السعودية إلى الأسواق السنغافورية بحجم صادرات يصل إلى 2000 طن من الأسماك والربيان سنوياً، وبقيمة مبيعات تصل إلى 40 مليون ريال تقريباً.



افتتاح منفذ جديدة عرعر وذلك لرفع مستوى التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق.



توقيع 8 اتفاقيات لتسليم المهام التشغيلية لمباني الشحن في عدد من المطارات في المملكة لرفع كفاءة الخدمات التشغيلية، حيث ستقوم الشركات بعمليات التشغيل والمناولة والحملة والصيانة، وستساهم هذه الاتفاقيات في تحديد المسؤوليات والمهام في الأعمال المرتبطة بالخدمات المقدمة لعملاء الجمارك.



إطلاق حملة أطلس التصدير بهدف دعم المصدرين السعوديين عبر تزويدهم بالبيانات والمعلومات.

تدشين خط ملاحى يربط بين موانئ ساحل البحر الأحمر مع الموانئ المطلة على خليجي العقبة والسويس وذلك بهدف زيادة قوة ربط موانئ المملكة مع الموانئ العالمية، وجذب كبرى شركات الخطوط الملاحية العالمية.

تشغيل خط ملاحى جديد لنقل الحاويات بين المملكة ودول شرق آسيا، في ميناء الجبيل التجاري ليساهم في فتح خطوط مباشرة لشحن وتصدير المنتجات الوطنية، وزيادة كميات المناولة في الموانئ السعودية، إلى جانب تسهيل وتسريع عمليات الاستيراد والتصدير المباشر من دول شرق آسيا، وزيادة التبادل التجاري.

تدشين خط ملاحى جديد لربط ميناء الملك فهد الصناعي بمدينة ينبع الصناعية بدول شرق أفريقيا، مما يُعظم الاستفادة من الموقع الجغرافى المميز للمملكة العربية السعودية.



إطلاق مشروع نظام إدارة الشاحنات للتصدير في ميناء الملك عبد العزيز ليسهم في إدارة وتنظيم الطاقة الاستيعابية للمنافذ، وذلك باستخدام أحدث التقنيات لحجز المواعيد ومراقبة وإدارة حركة الشاحنات، بالإضافة إلى ربط جميع الجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة.

اعتماد حوافز مالية متنوعة للمصدرين تتوافق مع ضوابط منظمة التجارة العالمية لتغطية جزء من تكاليف الأنشطة التصديرية، وذلك ضمن التدابير التي تقدمها الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي.

حققت المملكة المركز الأول عربياً، والعشرين عالمياً في النقل البحري حسب تقرير UNCTAD لعام 2020 مما يعزز مكانة المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.

دخول صادرات منتجات الاستزراع المائى السعودية إلى الأسواق الروسية بحجم صادرات يصل إلى 15 ألف طن من الأسماك والرئبان سنوياً بقيمة مبيعات تصل إلى 293 مليون ريال تقريباً.

تحقيق شركة "سار" أعلى كمية نقل من المعادن خلال شهر واحد بوزن إجمالي بلغ 1,065,062 طن، وهو ما يُعد الأعلى منذ تأسيس الشركة عام 2011، في نقلة من شأنها أن تساهم في تمكين قطاع التعدين من تحقيق مستهدفاته الطموحة.

بناء أول وأكبر محطة إقليمية للحبوب في المملكة بمساحة (313 ألف م²) في ميناء ينبع التجاري وهو ما سيساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي وتعزيز سرعة وصول الحبوب الرئيسة للمملكة.



نتكامل لصناعة المستقبل Integrating Towards a Prosperous Future



التعدين



الصناعة



الخدمات
اللوجستية



الطاقة



المحتوى المحلي



الثورة الصناعية
الرابعة

برنامج تطوير الصناعة
الوطنية والخدمات
اللوجستية



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA